الأمم المتحدة

A/AC.109/2007/8

الجمعية العامة

Distr.: General
26 March 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣-١٤	٣
ثالثا – الميزانية	١٥-١٩	٦
رابعا – الأوضاع الاقتصادية	٢٠-٤٢	٨
ألف – لمحة عامة	٢٠-٢٢	٨
باء – السياحة	٢٣-٢٥	٩
جيم – الخدمات المالية	٢٦-٣١	٩
دال – الزراعة ومصائد الأسماك	٣٢-٣٥	١١
هاء – الهياكل الأساسية	٣٦-٤٠	١١
واو – الاتصالات والمرافق	٤١-٤٢	١٢
خامسا – الأوضاع الاجتماعية	٤٣-٥٩	١٣

180407 160407 07-28254 (A)

ألف –	لمحة عامة	٤٣-٤٥	١٣
بـاء –	التعليم	٤٦-٥٠	١٣
جيم –	الصحة العامة	٥١-٥٥	١٤
دال –	الجريمة	٥٦-٥٩	١٥
سادسا –	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	٦٠-٦٣	١٦
سابعا –	مركز الإقليم في المستقبل	٦٤-٦٨	١٧
ألف –	موقف حكومة الإقليم	٦٤	١٧
بـاء –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٦٥-٦٧	١٧
جيم –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٦٨	٢٠

أولا – لمحة عامة

١ - أنغيلا[١] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع هذا الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرق بورتوريكو و ١١٣ كيلومترا شمال غرب سانت كيتس ونيفيس و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سان مارتن. وتضاريس هذا الإقليم مستوية نسبيا، وتبلغ مساحته الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا، وهو يضم عددا من الجزيرات القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي ''ذي فالي''، ويقيم فيها ٤٣ في المائة من السكان.

٢ - وقُدِّر في تموز/يوليه ٢٠٠٦ عدد سكان أنغيلا بـ ١٣ ٤٧٧ نسمة بمعدل نمو سكاني يبلغ ١,٥٧ في المائة[٢]. ويقيم عدة آلاف من الأنغيليين في الخارج لا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويتكلم الانكليزية ٩٩ في المائة من مجموع السكان. وتعد اللغتان الإسبانية والصينية اللغتين الأم الأكثر شيوعا بين الأنغيليين غير الناطقين بالانكليزية.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ - الأراواك هم السكان الأصليون لأنغيلا، والمستوطنون البريطانيون هم أول من استعمرها عام ١٦٥٠. ورُبطت أنغيلا بسانت كيتس ونيفيس لأغراض إدارية في الفترة بين عامي ١٨٧١ و ١٩٨٠. وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة. وفي أعقاب حصول عدد من المظاهرات المطالبة بالانفصال عن سانت كيتس ونيفيس، أجري استفتاء في تموز/يوليه ١٩٦٧ جرى فيه التصويت بأغلبية ٨١٣ ١ صوتا مقابل ٥ أصوات، تأييدا للانفصال. ونُظم مزيد من المظاهرات وأجريت مفاوضات طويلة أعقبهما تدخُّل قوات الأمن البريطانية عام ١٩٦٩ وسَنُّ قانون أنغيلا لعام ١٩٧١ الذي تولت بموجبه المملكة المتحدة من جديد المسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم، وعيّنت مفوضا وأفسحت المجال أمام إنشاء مجلس للجزيرة. وفي شباط/فبراير ١٩٧٦، دخل حيز النفاذ دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، اتخذت حكومة المملكة المتحدة، بناء على طلب من أنغيلا، ترتيبات تمهيدا

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، بينها تلك الصادرة عن حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) *CIA World Factbook*، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

لانسحاب الإقليم رسميا من دولة سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا المرتبطة ليصبح إقليما منفصلا تابعا للمملكة المتحدة.

٤ – وفي عام ١٩٨١ أجري مزيد من المحادثات الدستورية بين حكومتي أنغيلا والمملكة المتحدة. ومُنحت حكومة أنغيلا بموجب دستور جديد، مع أنه لا ينص على توفير قدر كامل من الحكم الذاتي الداخلي، قسطا كبير من المسؤوليات المحلية الإضافية. وأقرّ مجلس نواب أنغيلا الدستور الجديد وسمحت المملكة المتحدة بسَريان مرسوم (دستور) أنغيلا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢[٣].

٥ – واستنادا إلى مرسوم دستور أنغيلا الذي عُدِّل عام ١٩٩٠، تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. والحاكم الذي تعيِّنه المملكة المتحدة مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك الشرطة، والخدمات المالية الدولية والتعيينات في الوظائف العامة، وتطبيق أحكام وشروط خدمة موظفي القطاع العام. ومطلوب من الحاكم، في ما يتعلق بسائر القضايا، أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته. ويتألف المجلس التنفيذي من الوزير الأول، ومما لا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين وعضوين آخرين بحكم منصبيهما (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويعمل الحاكم بوصفه رئيسا للمجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. وهو يتألف من رئيس، وسبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية بممثل واحد عن كل منها، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، يعيَّن أحدهما بمشورة الوزير الأول ويعيَّن الثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسبما يكون مناسبا.

٦ – وأدخلت في السنوات اللاحقة تعديلات شتى على الدستور، اعتُمد آخرها عام ١٩٩٠.

٧ – وحل حاكمٌ جديد هو أندرو ن. جورج، محل الحاكم ألان هاكل المنتهية ولايته في تموز/يوليه ٢٠٠٦[٤]. وقد عمل الحاكم الجديد من قبل في مديرية الموارد البشرية بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث[٥].

٨ – وقانون أنغيلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن دولة سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا المرتبطة السابقة حتى

---

(٣) انظر أيضا A/AC.109/799.

(٤) معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٥) www.anguillian.com، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي ما فتئت تُسن منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم جزئية ومحاكم محلية، مع إمكان الطعن في المقام الأخير لدى مجلس الملكة الخاص، بالمملكة المتحدة[٦].

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عيَّن الحاكم مواطنا من بربادوس وزيرا للعدل وهو منصب كان يرغب العديد من الأنغيليين في أن يشغله شخص محلي. وفي مطلع ذاك العام، شغل أنغيلي[٧] للمرة الأولى المنصب الشاغر لنائب الحاكم. وإلى جانب كون وزير العدل هو المدعي العام، فهو يعمل بصفته كبير المستشارين القانونيين لحكومة الإقليم. وتجرى حاليا إعادة النظر في الجمع بين هاتين الوظيفتين اللتين يعتقد بوجود تضارب بينهما[٨].

١٠ - وشهدت الانتخابات التي أجريت في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عودة حكومة الجبهة المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي لأنغيلا والتحالف الوطني لأنغيلا، بقيادة أوسبورن فليمينغ، بأربعة مقاعد. وبعد ذلك بوقت قصير، غيَّر أحد أعضاء المعارضة موقعه ما أعطى الحكومة خمسة من الأعضاء السبعة المنتخبين في مجلس النواب. وفاز التحالف الاستراتيجي لأنغيلا والحركة المتحدة لأنغيلا بمقعد لكل منهما. وبالنظر إلى تساوي عدد المقاعد التي فاز بها كل من حزبي المعارضة، لم يكن بإمكان الحاكم تعيين زعيم للمعارضة[٩]. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٠.

١١ - وكما أفيد سابقا، حُدد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في الكتاب الأبيض المعنون ”شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار“ الصادر في آذار/مارس ١٩٩٩. وألغى قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار لعام ٢٠٠٢ الذي دخل حيز النفاذ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢ مصطلحي ”مستعمرة“ و ”إقليم تابع“ ومَنَحَ ”مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار“ الحق في الحصول على الجنسية البريطانية“[١٠].

---

(٦) www.offshore.com.ai/anguilla/government.html.

(٧) www.caribbeannetnews.com، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

(٨) www.anguillan.com، ٦، ٢٣ حزيران/يونيه؛ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

(٩) www.anguillan.com.

(١٠) انظر A/AC.109/2006/4.

١٢ - وأنشأ الحاكم في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ هيئة الإصلاح الدستوري والانتخابي بهدف إعادة تنشيط عملية استعراض الدستور، آخذا في اعتباره الجهود التي بذلتها في عام ٢٠٠١ لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي التي لم تنجز أعمالها و لم تقدم توصيات تتعلق بالإصلاح[١٠]. وترأس قاضي المحكمة العليا لشرق الكاريبي المتقاعد دون ميتشل الهيئةَ طوال فترة عملها التي امتدت ستة أشهر. ونُشرت مشاريع المقترحات الدستورية واستُعرضت في اجتماعات علنية وشكّلت الأساس للتوصيات التي قدمتها الهيئة في تقريرها إلى الحاكم في آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما تضمن التقرير مجموعة متكاملة من التوصيات الهادفة إلى تحسين الحكم الذاتي الداخلي[١١].

١٣ - واستنادا إلى هذا التقرير، تبيَّن للهيئة أن الأنغيليين راضون عموما عن دستور عام ١٩٨٢ إذ إنه يوفر لهم درجة عالية من الاستقلال الذاتي وقوات خارجية (تابعة للمملكة المتحدة) لحمايتهم وتمثيلا خارجيا من خلال وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وعلاوة على ذلك، يفيد التقرير عن وجود مجموعة صغيرة واحدة في الإقليم تؤيد الاستقلال[١٢].

١٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، انتقد الرئيس السابق للهيئة قرار حكومة الإقليم تعديل الدستور في ما يتعلق بتغيير تسمية ''قوة الشرطة'' إلى ''دائرة الشرطة'' وإنشاء ''لجنة دائرة الشرطة'' دون إجراء مشاورات عامة في وقت كان العمل فيه جاريا على استعراض دستور الإقليم[١٣].

ثالثا - الميزانية

١٥ - السنة المالية في أنغيلا موافقة للسنة التقويمية[١٤]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عرض وزير المالية على مجلس النواب ميزانية عام ٢٠٠٧ تحت عنوان: الاستفادة من نجاحاتنا. وأبرزَ الوزير المجالات التي جرى فيها تحقيق الأهداف أو تخطيها ضمن الخطة المالية. وأشار كذلك إلى وجوب أن تكون التنمية مستدامة على المدى الطويل وإلى المجالات التي تعتزم فيها الحكومة الاستفادة مما تحقق من نجاحات حتى تاريخه. وبالنسبة لعام ٢٠٠٦،

---

(١١) http://gov.ai/constitutional_reform2006.htm,"Anguilla Constitutional and Electoral Reform Commission Report"، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) www.anguillaguide.com، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ رد الحكومة على تعديل مشروع قانون الشرطة، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، http://www.gov.ai/publicrelations/story.php?id=132.

(١٤) مصرف التنمية الكاريبي، إدارة الاقتصاد، ''Social and Economic Indicators 2005'' (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لعام ٢٠٠٥)، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

سجلت وزارة المالية فائضا متكررا كان متوقعا، يفوق ٣٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي[١٥].

١٦ - ويتوقع أن يصل الإنفاق المتكرر لعام ٢٠٠٧ إلى ١٥٧,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وأن يبلغ الإنفاق الرأسمالي ٣٣,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، سيجرى تمويلهما من عائدات متكررة تبلغ ١٧٤,٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي ومن اقتراض ما يصل إلى ٢٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي[١٦].

١٧ - وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت حكومة الإقليم برنامجا لادخار أموال احتياطية بهدف توفير مبلغ يغطي نفقات متكررة لـ ٩٠ يوما بحلول عام ٢٠٠٨. ويدخل هذا البرنامج في إطار اتفاق مشترك مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المبادئ التوجيهية للاقتراض. وبموجب هذا البرنامج، ما أن يجرى بلوغ الأهداف المحددة أو تجاوزها، تنتفي الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من حكومة المملكة المتحدة في ما يتعلق بالقروض التي تحقق معدل عائدات مالية أو اقتصادية إيجابيا[١٧].

١٨ - ورغم وقف المعونة الثنائية المقدمة من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥، ما زال يمكن لأنغيلا أن تستفيد من برنامج المعونة الإقليمية لأقاليم المملكة المتحدة البريطانية الواقعة وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي، الذي ترعاه إدارة التنمية الدولية بالمملكة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن في إمكان أنغيلا الحصول أيضا على أموال من صندوق التنمية الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الحكم السليم، وميزانية برنامج التنويع الاقتصادي التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، والبرنامج البيئي لأقاليم ما وراء البحار التابع لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث/إدارة التنمية الدولية[١٧].

---

(١٥) الدولار الواحد من دولارات شرق الكاريبي = ٠,٣٧٧٣٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (الاثنين، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧) بسعر صرف ثابت منذ عام ١٩٧٦ للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة = ٢,٧ من دولارات شرق الكاريبي (*CIA World Factbook*، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧)؛ http://www.oanda.com/convert/classic. معلومات أحالتها السلطة القائمة بالإدارة، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ http://www.gov.ai/2007Budget.htm، عُرضت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الصفحة ٢٦.

(١٦) معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(١٧) المصدر نفسه.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٦، أعلن مصرف التنمية الكاريبي من جهته منح مجلس تنمية أنغيلا قرضا بقيمة ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (١٣,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي) لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية، ومشاريع الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، ومشاريع تمويل الرهن العقاري، والقروض التعليمية[١٨].

رابعا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٠ - في السنوات الأخيرة، زاد النشاط الاقتصادي في أنغيلا بشكل مطرد. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بمتوسط سنوي قدره ٦,١ في المائة خلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ مقدار ٢٤٥,٦ من ملايين دولارات شرق الكاريبي مسجلا زيادة بنسبة ١٠,٩ في المائة مقارنة بمبلغ ٢٢١,٣ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لعام ٢٠٠٤. كما قُدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ بمبلغ ١٨ ٠٠٥ دولار من دولارات شرق الكاريبي (ما يناهز ٦ ٦٦٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)[١٧].

٢١ - وشكّلت السياحة، بما فيها الفنادق والمطاعم؛ وقطاع المصارف والتأمين؛ والبناء؛ والخدمات الحكومية أهم قطاعات مساهمة في النشاط الاقتصادي إذ سجلت نسبا بلغت ٣١,٩ في المائة و ١٨,٥ في المائة و ١٤,٣ في المائة و ١٢,٧ في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥. ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة قوة الدفع التي يوفرها بشكل رئيسي نشاط قطاعي السياحة والبناء المتأتي من مشاريع المنتجعات والمساكن البالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي أُقرت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، على التوالي، والتي تواصل أعمالها في مجال التشييد وافتتاح الوحدات السكنية المختلفة[١٧].

٢٢ - وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التضخم خلال السنوات القليلة الماضية. فقد زادت الأسعار بمعدل سنوي متوسطه ٥,١ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، مقارنة بمعدل نمو سنوي متوسطه ٣,١ في المائة خلال فترة السنوات الثلاث بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢. واستنادا إلى معلومات الدولة القائمة بالإدارة، تعي حكومة الإقليم

(١٨) www.anguillaguide.com، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ضرورة رصد التضخم وإدارة الاقتصاد بحيث لا يفلت زمام السيطرة على التضخم[١٧]. وقُدر معدل تضخم الأسعار للمستهلك في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥,٣ في المائة[٢].

باء – السياحة

٢٣ – لا تزال السياحة الفاخرة تهيمن على اقتصاد أنغيلا. ووفقا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة في الإقليم، ستواصل أنغيلا التزامها بالسياحة ”المنخفضة الحجم، المرتفعة القيمة“[١٩]. وثمة ثلاثة مشاريع رئيسية قيد الإنشاء في القطاع الخاص.

٢٤ – وفي عام ٢٠٠٦، انخفض عدد الزوار القادمين من ١٨٦ ١٤٣ فردا في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥ في المائة إلى ٦٩٣ ١٣٦ فردا، جاء منهم ٥٣٨ ٧٦ فردا من الولايات المتحدة، و ٣٤٩ ١١ فردا من بلدان منطقة البحر الكاريبي، و ١٦٥ ٦ فردا من المملكة المتحدة، و ٩٧٧ ٥ فردا من كندا، وقرابة ٠٠٠ ١٦ فرد من بلدان أوروبية مختلفة[٢٠]. وفي عام ٢٠٠٦، جاءت الأغلبية الساحقة من الزوار بحرا (٢١٢ ١٠٩) وجاء الباقون البالغ عددهم ٤٨١ ٢٧ زائر جوا[٢٠].

٢٥ – وتفيد التقارير بأنه كان للأنشطة المتعلقة بالتسويق والترويج التي يضطلع بها مجلس أنغيلا للسياحة ورابطة أنغيلا للفنادق والسياحة تأثير إيجابي على هذه الصناعة. وقد استفادت أنغيلا من زيادة التوعية بالسوق ومن اهتمام وسائط الإعلام بها باعتبارها سوقا سياحيا خارجيا ومقصدا لقضاء شهر العسل. وثمة رد فعل جيد أيضا إزاء برنامج ”المنتجعات الساحرة“، الذي يبرز مزايا وجود سوق متوسطة عالية الجودة وإقامة غير مكلفة في الجزيرة. وتقوم أنغيلا حاليا بإنشاء قطاع عقارات نشيط يتماشى مع مشاريع المنتجعات وسياحة الإقامة الجديدة[١٧].

جيم – الخدمات المالية

٢٦ – دخلت أنغيلا مجال الخدمات المالية في وقت متأخر نسبيا وفيها قطاع مالي دولي صغير، متخصص بتسجيل الصناديق الاستئمانية والشركات. ولا توجد ضرائب على الدخل أو العقارات أو أرباح رأس المال.

---

(١٩) www.caribbeannetnews، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

(٢٠) www.gov.ai/statistics/Tourism_Oct_06.htm.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٦، سجل في أنغيلا ما مجموعه ٣٢٠ ١ شركة، مصنفة بأنها شركات تجارية دولية، وشركات فيما وراء البحار، وشركات جديدة، وشركات محدودة المسؤولية وشركات أجنبية. وهذا يشكل انخفاضا ملموسا بالمقارنة مع الشركات البالغ عددها ١٧٠ ٢ شركة التي سجلت في عام ٢٠٠٥[٢١].

٢٨ - ولجنة الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة عام ٢٠٠٤، هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على الرخص، ورصد الخدمات المالية بشكل عام، واستعراض قوانين الخدمات المالية القائمة، ووضع توصيات لسن قوانين جديدة، والحفاظ على اتصالات مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية المعنية.

٢٩ - ويوجد لدى الإقليم قانون فعال لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك قانون عائدات النشاط الإجرامي لعام ٢٠٠٠؛ وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ وأنظمة مكافحة غسل الأموال؛ والملاحظات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال؛ وقانون العدالة الجنائية. واستعرضت حكومة أنغيلا وعدلت تشريعات عائدات الجريمة ومجالات أخرى من أنظمة مكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال لمتطلبات الهيئات التنظيمية الدولية، ولا سيما التوصيات الأربعين المنقحة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال بالإضافة إلى التوصيات الثماني الخاصة بشأن تمويل الإرهابيين[١٧].

٣٠ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وافقت أنغيلا مع أقاليم أخرى تابعة للمملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي على تنفيذ الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي المتعلق بضريبة الادخار، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣١ - وعلاوة على ذلك، أدخلت أنغيلا في عام ٢٠٠٦ عدة تشريعات جديدة في المجال المالي. وهي تشمل قانون المؤسسات الخاصة الذي سيضيف مفهوم المؤسسات الخاصة كبديل للمؤسسات الاستئمانية؛ وقانون المعاوضة لإقرار مبدأ وجوب النفاذ القانوني للمعاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف أو أحكام المقاصة. وإضافة إلى ذلك، يتوقع إدخال تعديل على قانون الشركات التجارية الدولية لعام ٢٠٠٠ للنص على أنظمة تتضمن ترتيبات إلزامية للاحتفاظ بالأسهم المحررة لفائدة حاملها. كما يتوقع إدخال تعديلات طفيفة على قانون الشركات الاستئمانية والأعمال المصرفية الخارجية لعام ٢٠٠٠، وقانون إدارة الشركات لعام ٢٠٠٠، وقانون التأمين لعام ٢٠٠٤[١٧].

(٢١) www.gov.ai.com, Statistics.

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

٣٢ – إن النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب عدم خصوبة التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك، لا تزال الزراعة تؤدي دورا هاما كمصدر رزق للسكان المحليين. وفي عام ٢٠٠٥، ساهمت الزراعة، بما فيها مصائد الأسماك والمحاصيل والمواشي، بزهاء ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم[١٧].

٣٣ – وتلبية للطلب على الخضروات في القطاع السياحي ولدى منافذ البيع بالمفرق التي أخذ عددها في الازدياد، زادت أعداد المزارعين الصغار الذين يستثمرون في تكنولوجيا الري بالتنقيط من أجل الزراعة المكثفة، بما في ذلك مشروع رودولف غمبس (بلاكس) لإنتاج الخضراوات، المؤلف من ١١ مزارعا على مساحة ستة أكرات من الأرض. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون رابطة مزارعين نشيطة مع المسؤولين الفنيين في الحكومة لزيادة إنتاج النبات من الخضر وتخفيض فاتورة استيراد الأغذية في الجزيرة[١٧].

٣٤ – وتوجد لمصائد الأسماك بأنغيلا ومواردها البحرية طاقات كامنة لتنويع الاقتصاد المعتمد على السياحة. وأظهرت الدراسات أن موارد صيد الأسماك في أعماق البحار في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأنغيلا البالغة ٢٠٠ ميل يمكنها أن تلبي بصورة مستدامة احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية[١٧].

٣٥ – وتواصل الحكومة تنفيذ الخطط لتعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية وذلك لإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية الأخرى في الجزيرة. وقد مولت كل من المؤسسة الوطنية للأسماك والحياة البرية والإدارة الوطنية للمحيط والغلاف الجوي مشروع الحدائق البحرية الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ومن المتوقع إنجازه في مطلع عام ٢٠٠٧[١٧].

هاء – الهياكل الأساسية

٣٦ – استمر العمل في تحسين الطرق والموانئ في عام ٢٠٠٦. ويجري تشييد أرصفة عائمة جديدة في بلوينغ بوينت لتيسير الحركة الآمنة للمسافرين بين بلوينغ بوينت وسانت مارتين. وتجري دراسة تشييد ميناء حديث للحاويات في سياق خطة رئيسية توضع لمنطقة كوريتو.

٣٧ – وعلاوة على ذلك، لا تزال التحسينات في مطار ”والبلاك“ جارية لترويج السياحة في أنغيلا. وكانت حركة الطائرات، وخاصة في قطاع الطيران الخاص، لا تزال في ازدياد مستمر في عام ٢٠٠٦، مما يلزم معه توسيع ساحة وقوف الطائرات في المطار[١٧]. وفي أعقاب توسيع المدرج في مطار ”والبلاك“ في عام ٢٠٠٥، حطت أكثر من ٥٠٠ طائرة

نفاثة خاصة/تابعة لشركات، وبدأت أنغيلا تصبح مطارا محوريا للراغبين في السفر إلى سانت بارتس.

٣٨ - واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، يتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية في قطاع النقل الجوي أكثر من ١٠ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في نهاية عام ٢٠٠٦، مع استمرار الحكومة في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل لقطاع النقل الجوي، التي تغطي الفترة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨. وقد صادق على الخطة الاتحاد الأوروبي، الذي تعهد بتقديم مبلغ ٩,٠٩ ملايين يورو (قرابة ١١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لأغراض الدعم بموجب برنامج التنمية الأوروبي، البرنامج EDF-9. وستستخدم هذه العائدات جزئيا لتسديد مبلغ الـ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي اقترضته الحكومة لبناء المدرج ومبنى المطار وتوسيعه في عام ٢٠٠٤. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تم الحصول على الشريحة الأولى من الأموال - قرابة ٤,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلى المدى البعيد، تزمع حكومة الإقليم تحسين مبنى المطار وإنشاء هيئة للمطار[١٧].

٣٩ - ويوجد لدى أنغيلا قرابة ١٥٠ كيلومترا من الطرق، ٨٠ كيلومترا منها معبدة. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، لا يزال البرنامج الحكومي لتحسين الطرق يحتل أولوية في الميزانية الرأسمالية. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ العمل في ترميم ١٨ كيلومترا من طريق معبدة، ينبغي أن ينتهي العمل بها في مطلع عام ٢٠٠٧. وقُدِّم مبلغ ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لإنهاء إعادة تشييد الطرق الشرياني الرئيسي الذي يمتد إلى نهاية الجزيرة من الناحية الشرقية وتشييد طريق نورث هيل - ساشاس[١٧].

٤٠ - ويتوقع إنفاق استثمارات تقارب ١٠ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠٠٧ في مجال تشييد الطرق والتحسينات ذات الصلة[٢٢].

واو - الاتصالات والمرافق

٤١ - يوجد لدى أنغيلا شبكة هاتفية داخلية حديثة وشبكة لتقوية بث المكالمات الدولية بالموجات المتناهية الصغر، إلى سانت مآرتن/سان مارتن، ويجري التنافس على تنفيذ خدمات الهاتف النقال والخطوط الأرضية والإنترنت. ووفقا لبيانات الدولة القائمة بالإدارة، اختارت حكومة أنغيلا، من خلال عملية توظيف دولية، مديرا تنفيذيا للجنة المرافق العامة، التي تقوم

(٢٢) خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ http://www.gov.ai/2007Budget.htm، ألقي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٢٥.

بتنظيم القطاع الذي تمول عملياته عن طريق الرسوم المفروضة على القطاعات الخاضعة للتنظيم. وسيصبح قطاعا الكهرباء والمياه أيضا في نهاية المطاف تابعين لهذه اللجنة.

٤٢ - وتنفذ حكومة الإقليم قانون شركة المياه الجديد لعام ٢٠٠٧ وهذه الشركة ستخضع للجنة في نهاية المطاف. واشترت شركة كهرباء أنغيلا مولدين جديدين بطاقة خمسة ميغا واط يكفلان تحسين توفير الكهرباء لزبائنها[١٧].

خامسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٣ - تُرجَّح الكفة لصالح أنغيلا عند مقارنتها ببلدان المنطقة الأخرى حول مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ العمر المتوقع عند الولادة، ٨٠,٣ سنة للإناث و ٧٤,٤ سنة للذكور[٢].

٤٤ - ولأنغيلا نظام للضمان الاجتماعي قائم منذ عام ١٩٨٢. وفي عام ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة خططا لفرض رسوم لإنشاء نظام تأمين صحي وطني وتجري صياغة قانون لسنّه في عام ٢٠٠٧[١٧]. واستنادا إلى خطاب ميزانية حكومة الإقليم لعام ٢٠٠٧، سيبدأ العمل بنظام التأمين الجديد اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهذا يعني أنه تأخر قرابة سنة[٢٣].

٤٥ - ويتوخى تمويل ثلاثة مشاريع إنمائية رئيسية لعام ٢٠٠٧، وهي المعهد المجتمعي الوطني، ومركز الأحداث، ونقل السجن وتطويره[٢٣].

باء - التعليم

٤٦ - التعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، ويوفر عن طريق نظام يبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية وحتى مرحلة ما بعد المدرسة الثانوية[١٧].

٤٧ - وتوجد في أنغيلا ١١ مدرسة خاصة للتعليم في مرحلة ما قبل الصف الابتدائي، تتلقى ١٠ منها إعانات من الحكومة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات وخمس سنوات. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد الأطفال المسجلين ٤١٢ تلميذا. ويلتحق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٢ سنة بالمدارس الابتدائية. وتوجد في أنغيلا ست مدارس ابتدائية عامة ومدرستان ابتدائيتان في القطاع

(٢٣) المصدر ذاته، ص ٢٦.

الخاص تتلقى واحدة منها مساعدات. وتقدم خدمات تعليمية لتلبية احتياجات خاصة في مراكز ملحقة بأكبر مدرستين ابتدائيتين. ويبلغ عدد المسجلين بالتعليم الابتدائي حاليا ١ ٥٥٧ تلميذا[١٧].

٤٨ - ويُقَّدم التعليم الثانوي في أنغيلا في مقرين مدرسيين تابعين لمؤسسة التعليم الثانوي الوحيدة في أنغيلا، مدرسة ألبينا ليك - هودج الشاملة. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة،، تقدم برامج مهارات بديلة في المستشفى القديم المرمم وأنشئت وحدة لإحالة التلاميذ في موقع آخر. ويبلغ عدد المسجلين بالمدرسة حاليا حوالي ١ ٠٥٥ تلميذا[١٧].

٤٩ - وتتولى توفير خدمات التعليم العالي في أنغيلا وحدة تعليم الكبار والتعليم المستمر التابعة لإدارة التعليم ومركز التعليم عن بُعد التابع لجامعة جزر الهند الغربية، ودورات تدريبية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية ودورات للتدريب على المهارات الأساسية. وتوفر جامعة جزر الهند الغربية طائفة من برامج التعليم عن بُعد، تستند إلى نظام الجامعة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن تأسيس معهد مجتمعي وطني سيظل من الأولويات في عام ٢٠٠٧، في إطار استجابة الجزيرة للنقص المتزايد في الموظفين المهرة في قطاعي الضيافة والتعمير الحيويين. وقد أنشئت وحدة تنفيذ المعهد المجتمعي بمواردها البشرية ومواردها الأخرى الخاصة بها في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٦. وسيكون التركيز على البحث عن موقع دائم والوصول إلى تمويل رأس المال المطلوب[١٧].

٥٠ - وأعلنت المملكة المتحدة أن المواطنين من أقاليم ما وراء البحار سيستفيدون اعتبار من عام ٢٠٠٧ من رسوم الطلاب المحليين في الجامعات الانكليزية[٢٤].

جيم - الصحة العامة

٥١ - توجد خمسة مراكز صحية في المناطق الصحية الثلاث في الجزيرة. وتشمل الأولويات الصحية لحكومة الإقليم، المبينة في الخطة الاستراتيجية للصحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، استمرار تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية؛ وتطوير إدارة الحماية الصحية وضمان الجودة بوزارة الصحة، التي تشمل الصحة البيئية، ورصد نوعية المياه، وخدمات تصريف النفايات الصلبة وتنظيم الخدمات الصحية العامة والخاصة؛ وتوسيع خدمات الصحة العقلية والنفسية، ورعاية المسنين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية وغير المعدية الأخرى ومعالجتها[١٧].

(٢٤) www.fco.gov.uk, ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لورد تريسمان، وزير أقاليم ما وراء البحار، الاجتماع الثامن للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار المنعقد في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٢ - وفي إطار ميزانية عام ٢٠٠٧، ازدادت الاعتمادات المخصصة لهيئة الصحة بنسبة ١٢ في المائة، من ١٥,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠٠٦ إلى ١٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠٠٧[٢٥].

٥٣ - وقد أنشئ مجلس هيئة الصحة في أنغيلا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، واضطلع بمسؤولية جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعهد إلى وزارة التنمية الاجتماعية مهمة تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص بما في ذلك مجلس هيئة الصحة في أنغيلا، ووضع السياسات، والقيام بأدوار التنظيم والشراء المتصلة بالخدمات الصحية[١٧].

٥٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، وقع مجلس هيئة الصحة في أنغيلا رسالة اتفاق مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، شملت منحة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم أنشطة الهيئة فيما يتعلق باعتماد الخدمات الصحية حتى نهاية عام ٢٠٠٦[٢٦].

٥٥ - وتستأثر النفقات المخصصة للخدمات الصحية، بما في ذلك التنظيم والحماية، بنسبة ١٥ في المائة تقريبا من النفقات المتكررة المقدرة.

دال - الجريمة

٥٦ - معدلات الجريمة في أنغيلا منخفضة بحسب المعايير الإقليمية والدولية، إلا أنها آخذة في الارتفاع. ولا تزال تتخذ الخطوات لمكافحة هذا الاتجاه. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة مثلا، أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٦، فرقة عمل تتناول موضوع المخدرات والأسلحة النارية بالتحديد. وبناء على ذلك، ارتفع كثيرا معدل الكشف عن المخدرات والأسلحة النارية ومصادرها. وصودرت سبع قطع أسلحة نارية، مع كمية كبيرة من الذخيرة وقرابة ٣٠٠ كيلوغرام من الحشيش. وفي عام ٢٠٠٦، تراجع اتجاه تزايد عدد الحوادث المتعلقة بالأسلحة النارية. فقد انخفض العدد من ١٦ في عام ٢٠٠٥ و ١١ في عام ٢٠٠٤ إلى ٧ في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، انتهى العمل على تعميم استخدام الحاسوب في مقر قيادة الشرطة في عام ٢٠٠٦[١٧].

٥٧ - وقد حضر عدد من موظفي إنفاذ القانون من عدد من أقاليم منطقة البحر الكاريبي مؤتمرا سنويا ييسّر إجراء مناقشات بشأن مسائل إنفاذ القانون لأقاليم المملكة المتحدة الواقعة

---

(٢٥) خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ http://www.gov.ai/2007Budget.htm، ألقي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٢٣.

(٢٦) www.anguillaguide.com، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

فيما وراء البحار في أنغيلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكان من بين المواضيع المطروحة اتباع نهج موحد لمنع الجريمة، وحماية الشهود، ومواجهة أخطار الاتجار بالمخدرات، والهجرة والإنفاذ الجمركي، والتعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الجريمة، وتوظيف واستبقاء العاملين في مجال إنفاذ القانون[١٩].

٥٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اتفقت حكومة الإقليم ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث على تمديد إعارة ثلاثة ضباط شرطة متقاعدين من المملكة المتحدة إلى فرقة العمل المعنية بالمخدرات والأسلحة النارية التابعة لشرطة أنغيلا الملكية حتى آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أدى هؤلاء دورا هاما في الحد من جرائم العنف والمخدرات[٢٧].

٥٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، نظم مؤتمر شمل عقد اجتماعات شارك فيها موظفو عن إنفاذ القانون لأقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار، ومدّعون عامّون ونظراؤهم من أنغيلا والمنطقة، في غراند كايمان، لبحث مسألة الأمن في المنطقة. ومن بين المواضيع التي نوقشت حماية الشهود، وإصدار الأحكام القضائية، وتكنولوجيا الحمض الخلوي الصبغي (الدنا)، وغسل الأموال[٢٨].

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٠ - إن أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهي عضو منتسب في منظمة دول شرق الكاريبي، ورابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة.

٦١ - وبوصف أنغيلا إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءا منه. ولا يزال يتعين على الإقليم أن يوطد علاقته مع ”اتفاق الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي“[٢٩].

٦٢ - وفي اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار

(٢٧) www.gov.ai.com، علاقات عامة، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

(٢٨) www.anguillanews.com، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢٩) انظر منشور الاتحاد الأوروبي المعنون ”Caribbean Economic Partnership Agreement“، ٢٠٠٦، ص ١٣.

المثلة، بما فيها أنغيلا، من حيث المبدأ، من بين أمور أخرى، على توسيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل أقاليم ما وراء البحار في أقرب فرصة ممكنة[٣٠].

٦٣ - وفي تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاورات التي جرت مع اللجنة الخاصة (E/2006/47) تتوافر معلومات عما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تتعلق بأنغيلا، بما في ذلك معلومات عن إمكانية تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٤ - ترد التطورات المتعلقة بالجهود الرامية إلى الإصلاح الدستوري والانتخابي التي تشمل مركز الإقليم في المستقبل في الفصل الثاني من ''المسائل الدستورية والقانونية والسياسية''.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - في بيان أدلى به اللورد تريسمان وزير أقاليم ما وراء البحار في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أثناء الزيارة التي قام بها إلى جزر تركس وكايكوس، قيّم الوزير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بعد سبع سنوات من صدور الكتاب الأبيض في عام ١٩٩٩[٣١]، وأكد من جديد نهج المملكة المتحدة على النحو التالي:

> ''حسبما أوضح الكتاب الأبيض، ستظل المملكة المتحدة دوما على استعداد لمساعدة أي إقليم لأن يصبح مستقلا إذا كان طلب الاستقلال خيارا له، وإذا كان ذلك يعبر عن إرادة الشعب الواضحة الراسخة. وليس لدى المملكة المتحدة أي رغبة في أن يظل أي إقليم بريطانياً ضد رغبات شعبه. وليس لنا أهداف استعمارية مستمرة.
>
> ''غير أنه إذا رغب شعب إقليم ما في الاحتفاظ بالرابطة البريطانية، عندئذ ستواصل المملكة المتحدة الوفاء بمسؤولياتها تجاهه. ولكني مستعد، وينبغي أن أكون

---

(٣٠) http://www.fco.gov.uk، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (وافقت جزر فرجن البريطانية بالفعل على هذا وأبدت جميع الأقاليم الأخرى موافقتها من حيث المبدأ).

(٣١) ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة لشؤون الخارجية والكمنولث إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ أعيد إصداره في A/AC.109/1991/1، المرفق.

مستعدا، لتحمُّل المسؤولية أمام برلمان المملكة المتحدة عن الأقاليم. وما دامت المملكة المتحدة تتولى هذه المسؤوليات، فإنه يتعين أن تكون في وضع يمكِّنها من الاضطلاع بمسؤولياتها حسب الأصول. وهذا يعني أن المملكة المتحدة بحاجة إلى ممارسة قدر كاف من السلطة يمكّنها من الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

''وفي هذه العملية، فإن الحاكم، الذي يمثِّل أيضا الإقليم أمام حكومة المملكة المتحدة، يقوم بدور حيوي. ويتعين عليه أن يكفل، بالشراكة مع حكومة الإقليم، العمل على تطبيق معايير عالية في مجالات رئيسية من قبيل الخدمة العامة، والشرطة، والهيئة القضائية، والشؤون المالية، وأمن الطيران والأمن البحري – بل والأمن عموما – وحقوق الإنسان، تحقيقا لصالح شعوب الإقليم ككل.

''وفي هذا السياق قد يكون من المفيد أن أحدد موقف المملكة المتحدة بشأن أشكال بديلة للعلاقة، أعلم أن بعضها قد نوقش هنا في جزر تركس وكايكوس في الأسابيع الأخيرة. وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د – ١٥) على بعض الخيارات للعلاقة بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم، بما في ذلك الاستقلال والتكامل والارتباط الحر. ولم تصوِّت المملكة المتحدة تأييدا لهذا القرار، ولا ترى بأنها مُلزمة به. فالتكامل يعني أن جزر تركس وكايكوس أو أيّا من الأقاليم الأخرى تصبح جزءا لا يتجزأ من المملكة المتحدة، مثل جزيرة وايت. ويعني ذلك أن شعب الإقليم يتعين عليه أن يدفع ضرائب المملكة المتحدة، وأن تطبَّق سياسة المملكة المتحدة في المجالات التي تضطلع عادة حكومة الإقليم بالمسؤولية عنها، ومنها على سبيل المثال مجالا التعليم والصحة.

''وأنا لا أعتقد بأن هناك من يُفضل هذا الخيار في الأقاليم. كما أنه غير مفضّل في المملكة المتحدة. كما أن خيار الارتباط الحر خيار غير مقبول. وحسبما عرَّفته الأمم المتحدة، فإنه يعني أن الإقليم يصوغ دستوره بدون أي مشاركة خارجية. ومعناه أن تحتفظ المملكة المتحدة بكل مسؤولياتها عن الإقليم، لكنها لن تستطيع استحواذ السلطة التي تمكّنها من الوفاء بتلك المسؤوليات. ولن يستطيع الوزراء المسؤولون أمام الحكومة في ويستمنستر، ولا ينبغي لهم، أن يضعوا أنفسهم في هذا الوضع. ولذلك فإن هدفنا هو العمل من أجل إقامة علاقة مع حكومة الإقليم تلبي احتياجات الجانبين كليهما''(٣٢).

(٣٢) ''مستقبل زاهر''، خطاب اللورد تريسمان، جزر تركس وكايكوس، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (www.fco.gov.uk).

٦٦ - وعلاوة على ذلك، وفي بيان أدلت به ممثلة المملكة المتحدة أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في جلستها المنعقدة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قالت الممثلة إن الحكومة ترى أن المعايير التي تستخدمها لجنة الـ ٢٤ الخاصة في مداولاتها بشأن ما إذا كان ينبغي رفع إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من القائمة، هي معايير عفا عليها الزمن ولا تراعي الأسلوب الذي تم بواسطته تحديث العلاقات بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، بطريقة مقبولة للطرفين على حد سواء[٣٣].

٦٧ - وفي رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدمت الدولة القائمة بالإدارة المعلومات الواردة أدناه:

”إثر نشر الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ بشأن أقاليم ما وراء البحار، أجرت حكومة المملكة المتحدة سلسلة من المراجعات الدستورية في أقاليم ما وراء البحار. وتمثل الهدف من ذلك في أن ينظر كل إقليم من هذه الأقاليم في دستوره، وأن يقدم، بعد إجراء مشاورات عامة كاملة، مقترحات للتغيير إلى حكومة المملكة المتحدة، وهذه تنظر فيها عندئذ. وقد أوضح الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ أنه في حين لن تضغط حكومة المملكة المتحدة على أقاليم ما وراء البحار للسير في طريق الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة لن تقف في طريق أي إقليم منها في أن يصبح مستقلا، إذا كان هذا يشكل خياراً (وهو ما لا ينطبق في حالة جبل طارق)، وكانت هذه هي الرغبة المعبر عنها بحرية من قبل شعب الإقليم. وهذا يتفق ومبدأ حق تقرير المصير الوارد في المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

”إلا أن وزراء المملكة المتحدة قد أوضحوا أنه ما دامت الأقاليم ترغب في الاحتفاظ بصلات مع المملكة المتحدة، فإن حكومة المملكة المتحدة ستحتفظ بسلطات كافية، بما في ذلك عن طريق الحاكم، لكفالة تنفيذ الالتزامات الدولية، وحماية نفسها من التبعات المحتملة، وكفالة أصول الحكم الجيد للإقليم، بما في ذلك حماية استقلالية القضاء، وإقامة العدل، والحياد السياسي لجهاز الخدمة العامة.

(٣٣) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ انظر أيضا A/C.4/61/SR.5.

”ويتماشى هذا النهج مع الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ الذي أقرّ بأنه عند تحديث أي دستور، ينبغي مراعاة الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة التي تنطوي عليها الشراكة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار.

”أما بالنسبة لـ ”الارتباط الحر“، فقد ذكرت حكومة المملكة المتحدة أنه لن تكون هناك إمكانية لبعث نظام الحكم الذاتي الداخلي التام الذي طبق في حالة ”دول الهند الغربية المتحدة“، بناء على قانون دول الهند الغربية لعام ١٩٦٧. وكان قد وضع هذا الترتيب عندما كان من المتوقع أن تنتقل ”الدول المتحدة“ إلى مرحلة الاستقلال (كما هو الحال بالنسبة لدستور برمودا). وفي الظروف الحديثة، حيث التبعات المحتملة للمملكة المتحدة في أقاليم ما وراء البحار أكبر بكثير، فإنه لا يمكن لحكومة المملكة المتحدة أن تكون مسؤولة دوليا عن أقاليم ما وراء البحار دون أن تكون قادرة على التدخل لكفالة أصول الحكم الجيد عندما لا تسير الأمور على ما يرام.

”لذلك، فإن الشيء الرئيسي، عند إجراء مراجعات دستورية، ما دامت أقاليم ما وراء البحار تختار الحفاظ على صلتها بالمملكة المتحدة، يتمثل في محاولة التوفيق بين رغبة أقاليم ما وراء البحار في الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي مع مسؤولية الملكة المتحدة الشاملة عن الحكم الجيد في أقاليم ما وراء البحار والامتثال للالتزامات الدولية. وسيكون هذا موضوع المناقشة والتفاوض بين أنغيلا والمملكة المتحدة عندما تقدم أنغيلا مقترحاتها من أجل الإصلاح الدستوري والانتخابي في الوقت المناسب. وفي هذه الأثناء، فإن أهداف حكومة المملكة المتحدة الشاملة إزاء أقاليم ما وراء البحار تتمثل في صون الأمن والازدهار والحكم الجيد“[١٧].

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٨ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ١٧٣ صوتا مقابل لا شيء، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت، القرارين ١٢٨/٦١ ألف وباء. ويتعلق الجزء ثانيا من القرار ١٢٨/٦١ باء بأنغيلا.